ورقة بحثية في موضوع

" دور التكوين الجامعي في تكريس ثقافة مكافحة الفساد"

-كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض نموذجا-

من إعداد

الدكتورة السعدية مجيدي والدكتورة لطيفة قبيش

أستاذتا التعليم العالي بكلية الحقوق - جامعة القاضي عياض مراكش - المملكة المغربية-

مقدمة:

تعد قضية مكافحة الفساد بالمغرب قضية مجتمعية، ولذلك فهي تتطلب بذل جهود كبيرة من طرف الجميع، أفرادا ومؤسسات وهيئات، كل من موقعه، كما تتطلب كذلك تنفيذ هذه الجهود في إطار تشاركي وتكاملي حتى تصبح أكثر قدرة ونجاعة على مواجهة التحديات المختلفة التي قد تحول دون نجاحها.

وتعتبر الجامعات المغربية إحدى أهم المؤسسات الوطنية المعنية بتكريس ثقافة مكافحة الفساد انطلاقا من أدوارها الريادية ورسالتها التعليمية والتربوية السامية، فهي وسيلة مهمة لبناء مواطن متشبع بمبادئ المواطنة الحقة كما أسس لها دستور المملكة وأداة مثلى لتحقيق التنمية.

ومن هنا تبرز أهمية الأدوار والخدمات التي يمكن للجامعة أن تقدمها في سبيل مكافحة الفساد وتكريس ثقافة بديلة مؤسسة على مبادئ دستورية كالحكامة والنزاهة والشفافية، عبر عدة طرائق ترتبط بنقل المعرفة وتنميتها وتوجيهها.

وفي هذا السياق يأتي انخراط كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض في الدينامية المجتمعية التي تعرفها المملكة المغربية، خاصة خلال العقدين الأخيرين، والتي أفرزت لنا هندسة دستورية جديدة ترتكز على المبادئ الدستورية المذكورة، مع ما رافقها من إحداث لمؤسسات رسمية متعددة أنيطت بها مهام مكافحة الفساد الإداري والمالي[1]، وهي في الحقيقة مؤشرات تعكس من جهة مقابلة وفاء المغرب بالتزاماته الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، خاصة بعد مصادقته على اتفاقيات عدة، من أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003[2].

[1] - من بين المنجزات القانونية والمؤسساتية التي عرفتها المملكة المغربية في هذا السياق، نذكر:

- ✓ تطوير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، بإصدار القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تنزيلا لأحكام الدستور المغربي لسنة 2011؛
- ✓ إحداث مجلس المنافسة، للسهر على المنافسة الحرة النزيهة وتحسين محيط الأعمال ومناخ الاستثمار والارتقاء به إلى مستوى مؤسسة دستورية؛
- ✓ إحداث المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات؛
- ✓ تطوير ديوان المظالم بإحداث مؤسسة الوسيط؛
- ✓ تطوير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإضفاء الصبغة الدستورية على هذا المجلس؛
- ✓ إحداث وحدة لمعالجة المعلومات المالية؛
- ✓ إحداث أقسام بالمحاكم متخصصة في النظر في جرائم الأموال ومكافحتها؛
- ✓ إحداث اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛
- ✓ إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، والتي أوكل لها صلاحية تتبع وتقييم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- ✓ إصدار القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال؛
- ✓ إصدار القانون المتعلق بتحديد مسؤولية الآمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين؛
- ✓ إصدار القانون المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة؛
- ✓ التنصيص على عدة مقتضيات قانونية تتعلق بالتصريح بالممتلكات؛
- ✓ إصدار القانون المتعلق بحماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين.

[2] - صادقت المملكة المغربية على هذه الاتفاقية بتاريخ 9 ماي 2007، ونشرت بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 يناير 2008.

- إلى جانب الاتفاقية المذكورة صادق المغرب على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

- انضم المغرب كذلك إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تنزيلا للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي تمتد من سنة 2015 إلى سنة 2025. ومن بين أهداف هذه الإستراتيجية تعزيز ثقة المواطنين في =

وإيمانا منا بالأدوار التي تضطلع بها جامعة القاضي عياض عموما، وكلية الحقوق على وجه الخصوص، انطلاقا من موقعهما المجتمعي، في تكريس ثقافة مكافحة الفساد، ارتأينا المشاركة في ملتقى خبراء المبادرة العربية الأكاديمية لمكافحة الفساد في موضوع " المقرر النموذجي وأفضل أساليب تدريس مقرر مكافحة الفساد"، بورقة بحثية اخترنا لها كعنوان " دور التكوين الجامعي في تكريس ثقافة مكافحة الفساد -كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض نموذجا-"، حيث ستنصب هذه الورقة على تحديد طبيعة الوسائل والآليات التي تشتغل بها كلية الحقوق في هذا الموضوع، وذلك استنادا لخطة بحث تقوم على محورين اثنين نعرض فيهما للآتي:

المحور الأول: الأساليب المعتمدة في تدريس مقرر مكافحة الفساد.

المحور الثاني: التدريب على آليات الترافع في قضايا الفساد.

المحور الأول: الأساليب المعتمدة في تدريس مقرر مكافحة الفساد

تفعيلا لمشاركتها إلى جانب باقي مؤسسات الدولة في تنزيل مضامين المسار الذي خطته المملكة المغربية في مجال مكافحة الفساد، أبانت جامعة القاضي عياض من خلال كلية الحقوق عن حرصها على الإنخراط في تكريس ثقافة مكافحة الفساد، عبر تدريس مواد ذات صلة بمكافحته، وقد ساهم تنامي الوعي لدى هيئة التدريس بأهمية وضرورة تسليط الضوء بشكل أكبر على ظاهرة الفساد وسبل مكافحتها، بغاية توسيع اهتمام الطلبة بقضايا الفساد وتكريس ثقافة نبذه ومكافحته لديهم، خاصة وأن عددا مهما من خريجي كلية الحقوق يتوجهون بعد إنهاء مشوارهم الدراسي

=المؤسسات من خلال تعزيز ثقة المنتظم الدولي لتحسين تموقع المملكة المغربية في التصنيفات الخاصة بمجال مكافحة الفساد.

لممارسة مهن قانونية وقضائية وبمؤسسات تجعلهم على صلة بهذا النوع من القضايا.

وتأسيسا على ما تقدم سنعمل في إطار (المحور الأول) من هذه الورقة البحثية على إبراز الأساليب والوسائل المعتمدة في تكريس ثقافة مكافحة الفساد لدى الطلبة، سواء من خلال تدريس بعض المواد بسلك الإجازة أو الماستر أو من حيث تأطيرهم لإعداد بحوث لنيل الإجازة أو شهادة الماستر أو الدكتوراه.

وهكذا سوف نفصل فيما ذكر، انطلاقا من المستويات الثلاثة الآتي بيانها، المتمثلة في سلك الإجازة، سلك الماستر، وسلك الدكتوراه.

أولا: تكريس ثقافة مكافحة الفساد لدى الطلبة على مستوى سلك الإجازة

تتمظهر جهود الكلية الرامية لتكريس ثقافة مكافحة الفساد لدى طلبة صف الإجازة من خلال تدريس المواد ذات الصلة بالفساد في العديد من المجالات والقطاعات، وتوجيه الطلبة لإعداد بحوث نهاية الإجازة تنصب مواضيعها على دراسة بعض أشكال الفساد.

هذا إلى جانب حرص مختلف مكونات الكلية على التصدي للانحرافات السلوكية للطلبة سواء داخل مقر الكلية أو بالحي الجامعي (مقر سكن الطلبة).

وسنعمل فيما يلي على بسط الجهود المذكورة، وذلك كالآتي:

1- تدريس مقرر مكافحة الفساد

تجدر الإشارة بداية إلى أنه فيما يتعلق بالمواد الموجهة لطلبة صف الإجازة بكلية الحقوق بجامعة القاضي عياض –كغيرها من كليات الحقوق التابعة لجامعات مغربية أخرى- نلاحظ غياب مادة مستقلة موضوعها تدريس مكافحة الفساد، لكن

في مقابل هذا الفراغ نجد أن غالبية المواد القانونية المبرمجة تصب في عمقها في اتجاه إبراز مختلف صور الفساد وآثاره الخطيرة على كافة المجالات – السياسية والاقتصادية والاجتماعية – وتكريس ثقافة مكافحته.

وكمثال عن هذه المواد القانونية نذكر:

- ✓ مادة المدخل لدراسة القانون (يتم في إطارها تلقين الطلبة المبادئ المؤسسة للحق والواجب).
- ✓ مادة الصفقات العمومية (يقف فيها الطالب على مجموعة من المبادئ الهادفة إلى تأمين الفعالية للطلبية العمومية وضمان حسن استعمال المال العام، كالمساواة في التعامل مع المتنافسين، وضمان حقوقهم).
- ✓ مادة المالية العامة (يتعرف من خلالها الطلبة على القواعد والمبادئ العامة التي من شأنها تدعيم الرقابة على تسيير المال العام).
- ✓ مادة المالية المحلية (تعرض بعض محاورها للرقابة التي تمارس على حسابات الجماعات وهيآتها، وكيفية قيامها بتدبير شؤونها والأجهزة الموكول لها التدقيق في العمليات المالية والمحاسبية للجماعات، باعتبار التدقيق أحد أهم المداخل الفعالة للحكامة الجيدة).
- ✓ مادة القانون الدولي العام (من ضمن محاورها، قضايا الإرهاب وآليات مكافحته وتجفيف مصادر تمويله الناجم عن فساد بعض الحكومات، وكذا الجماعات المسلحة المتورطة في هذا التمويل من خلال ارتكاب جرائم، كالقرصنة، الاتجار بالبشر، الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال. الشركات المتعددة الجنسيات ومساهمتها في قلب الأنظمة وتغيير نتائج الانتخابات.

- ✓ مادة القانون الضريبي (من بين ما يدرسه الطلبة في إطار هذه المادة، آليات مكافحة كل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي- كالرقابة الضريبية-، وموقع مكافحتهما ضمن السياسة الجبائية، وطرق الوقاية منهما، وكذا البحث في الاستراتيجيات الفعالة لدعم آليات مكافحة كل من الغش والتهرب للتخفيف بشكل ملموس من الخسائر الكبيرة التي تلحقها بالخزينة العامة للدولة والحد من آثارهما السلبية على النمو الاقتصادي.
- ✓ مادة القانون البنكي (يقف من خلالها الطلبة على أشكال الفساد في القطاع البنكي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، والآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحته، والتدابير الرامية للوقاية منه ومكافحته عن طريق تكريس مبادئ النزاهة والمسؤولية والشفافية في القطاعين العام والخاص).
- ✓ مادة القانون التجاري (يتناول فيها الطلبة حقوق وواجبات التجار في علاقتهم ببعضهم وبزبائنهم، وصور الفساد في المعاملات التجارية وتأثيره على الاقتصاد الوطني – كالغش في البضائع، الرشوة..-، وآليات مكافحته وسبل الوقاية منه).
- ✓ مادة الحقوق والحريات (يدرس فيها الطلبة حقوق الإنسان بوجه عام، والجيل الثالث من هذه الحقوق، كالحق في التنمية، الحق في السلم، الحق في بيئة سليمة، وهي الحقوق التي لا يمكن ضمانها في غياب مكافحة فعالة للفساد بكافة أشكاله).
- ✓ مادة القانون الجنائي بشقيها الموضوعي والإجرائي (يقف الطلبة في إطارها على توجه السياسة الجنائية في مجال مكافحة الفساد- من خلال تجريم الرشوة، الإثراء بلا سبب، غسل الأموال، الغدر، خيانة الأمانة، الاختلاس،

النصب والاحتيال، استغلال النفوذ- والإجراءات المتبعة من قبل أجهزة العدالة في مكافحة الفساد).

2- توجيه الطلبة لإعداد بحوث نهاية الإجازة ذات الصلة بقضايا الفساد

فيما يخص نهاية مرحلة الدراسة بالإجازة تحرص هيئة التدريس على توجيه الطلبة لإنجاز بحوث يكون جانب منها ميدانيا، في مواضيع ذات صلة مباشرة بقضايا الفساد، (كالرشوة، خيانة الأمانة، الشطط في استعمال السلطة واستغلال النفوذ، حماية المال العام، غسل الأموال...)، وتسهيل تواصلهم مع المؤسسات والهيئات المعنية، بمنحهم رخص من الكلية للولوج إليها.

3- أوجه مواجهة الكلية للإنحرافات السلوكية للطلبة داخل الحرم الجامعي

تعمل الكلية على التصدي للإنحرافات السلوكية للطلبة سواء داخل مقر الكلية أو داخل الحي الجامعي – كمقر لسكن الطلبة – إذ يلاحظ جنوح البعض منهم لإتيان أفعال فساد تشكل خطرا كبيرا، يثار معه التخوف من تطبيع فئة مجتمعية مهمة – يعول عليها للنهوض بأوضاع البلاد – مع مظاهر الفساد.

ومن بين أوجه الجهود المبذولة في هذا الباب نذكر:

- **مكافحة ظاهرة الغش في الامتحانات:**

ويسهر على هذه العملية أعضاء هيئة التدريس أثناء الحراسة في الامتحانات.

ونشير في هذا الصدد إلى أنه من بين هياكل الكلية التي تسهر على رصد وزجر حالات الغش في الامتحانات، اللجنة القانونية التي يدخل ضمن صلاحياتها البت في حالات الغش التي تم ضبطها أثناء اجتياز الامتحانات وإصدار قرارات تأديبية

بشأنها. كما تحرص هذه اللجنة على تحقيق الردع العام من خلال نشر حالات الغش المرصودة مع نهاية كل فصل من الدراسة.

- **اعتماد مقاربة وقائية تقوم على وضع ميثاق أخلاقي للطالب:**

إيمانا منا بنجاعة اعتماد المقاربة الوقائية في التعاطي مع كل الإختلالات المرتبطة بسلوك الطلبة اقترحنا على اللجنة القانونية المكلفة بالنظر في هذه الاختلالات نهج مقاربة وقائية، تقوم على وضع ميثاق أخلاقي للطالب، وتوعية وتحسيس الطلبة بالتداعيات الخطيرة لظاهرة الغش[3]، أخذا بعين الاعتبار أن الطالب ما هو إلا جزء من مكونات المجتمع التي تتفاعل وتتأثر وتتشبع بمظاهر الفساد المستشرية فيه، حيث يجد نفسه محاطا بصور مجتمعية تقدم كنموذج فئة اعتلت مراتب عليا مادية واجتماعية بطرق تتنافى مع كل القيم الأخلاقية والقوانين السائدة – كاستغلال النفوذ، والشطط في استعمال السلطة، والرشوة، والاختلاس، وخيانة الأمانة، وإهدار المال العام، والغش..- الأمر الذي يترتب عنه نقل الطالب لكل هذه القيم الفاسدة إلى المؤسسة الجامعية التي ينتمي إليها، حيث يعمل على تمثلها أو استنساخها بشكل يساهم في تنامي الغش كظاهرة اجتماعية باتت مستعصية على المكافحة.

ونرى في هذا الإطار ضرورة تبني الكلية لمقاربة إدماجية تجعل كأساس لها تقويم سلوك الطلبة بالتربية على حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية، وتحفيزهم على التحصيل العلمي الجاد واعتبار الامتحانات فرصة للتنافس الشريف في ظل الشفافية والنزاهة.

3 - وتذكيرهم بالمقتضيات الزجرية التي نص عليها الظهير الشريف الصادر بتاريخ 25 غشت 2016 بتنفيذ القانون 13.02 المتعلق بزجر الغش في الإمتحانات المدرسية، خاصة مع استفحال ظاهرة الغش وتطور أساليب والأدوات المستعملة في ارتكابه، بشكل أصبح يشكل تهديدا فعليا وخطيرا للمنظومة التعليمية ومستقبل البلاد.

هذا وتتجسد المبادئ التي يقوم عليها ميثاق أخلاق الطالب في الآتي ذكرها:

✓ **لا** للتدليس وتزوير الوثائق الرسمية أو الشهادات العلمية.

- نعم للشفافية والمصداقية.

✓ **لا** للإنقطاع عن الدراسة وعرقلة سيرها العادي.

- نعم للمواظبة والتميز.

✓ **لا** للمساس بنظام الامتحانات ولا للغش.

- نعم للانضباط لقانون منع الغش والاعتماد على النفس.

✓ **لا** لإتلاف منشآت الكلية والأجهزة والمراجع بمكتبتها.

- نعم للحفاظ على ممتلكات الكلية المخصصة لخدمة الطالب.

✓ **لا** للسرقة العلمية.

- نعم للأمانة العلمية.

ثانيا: تكريس ثقافة مكافحة الفساد لدى الطلبة الباحثين بسلك الماستر والدكتوراه

سنقف بالنسبة لسلك الماستر على كل من مواد التدريس ورسائل نيل شهادة الماستر المرتبطة بجرائم الفساد، كما سنستعرض مواضيع بعض أطروحات الدكتوراه التي ينجزها الطلبة الباحثون يكون محورها العديد من جرائم الفساد، مما يعكس القلق المعرفي لهذه الفئة ووعيها بأهمية التعاطي بالدراسة المعمقة مع هذا النوع من الجرائم، والكشف عن مختلف الإشكالات القانونية والواقعية المعيقة لمكافحتها، مع تقديم الاقتراحات الكفيلة بمعالجتها.

1- على مستوى المواد المدرسة بسلك الماستر

تضم كلية الحقوق التابعة لجامعة القاضي عياض مجموعة من الماسترات، التي حرص منسقوها على تضمينها مجموعة من المواد التي تهم تدريس وتكريس ثقافة مكافحة الفساد لدى فئة الطلبة الباحثين الذين يلتحقون بهذه الماسترات، ونذكر من بينها:

ماستر العلوم الجنائية والأمنية (يضم مواد أساسية ذات صلة مباشرة بجرائم الفساد، كجرائم المال والأعمال، الجرائم الإلكترونية للأعمال، الأمن البيئي، القانون الجنائي الدولي، السياسة الجنائية، علم الضحية الذي يعرض لحماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين في جرائم الفساد، علم النفس الجنائي، فن المرافعة، ويتم التركيز فيها على تمكين الطالب من آليات الترافع في قضايا الفساد، كما توجه الدعوة لأكاديميين وممارسين -قضاة ومحامون- لإلقاء محاضرات في موضوع فن الترافع مع تنظيم مجموعة من اللقاءات العلمية تنصب حول مواضيع مرتبطة بانخراط المملكة المغربية في الجهود الدولية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى مواكبة مدى تطور وملاءمة المنظومة التشريعية المغربية لمكافحة الفساد مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة).

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار هذا الماستر تم تكوين فوج مستقل من الطلبة الباحثين الذين يمارسون مهنا قانونية وقضائية، ويضم هذا الفوج (محامون، منهم من يترأس جمعية لحماية المال العام، قضاة بأقسام جرائم الأموال، عناصر من جهاز الأمن).

وقد كانت هذه التجربة جد متميزة بحيث اعتبرت بمثابة تكوين مستمر في مجال تكريس ثقافة مكافحة الفساد لدى هذه الفئة.

- ✓ ماستر السياسة الجنائية والعدالة الإجرائية (تقدمت باعتماد هذا الماستر الدكتورة مجيدي السعدية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث حرصت بعد مشاركتها في الملتقى الذي نظمته المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد بجامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب – في شهر سبتمبر 2018 على أجرأة الإلتزام بإدراج مادة مكافحة الفساد ومادة بعنوان جرائم الغش الضريبي ضمن المواد المبرمجة في هذا الماستر.
- ✓ ماستر الدراسات المدنية (من المواد المدرسة به، حماية المستهلك، العقود المدنية الخاصة، العقود التجارية، القانون الدولي الخاص).

2- على مستوى تأطير رسائل الماستر وأطروحات الدكتوراه

تحرص هيئة التدريس بسلكي الماستر والدكتوراه على اقتراح مواضيع ذات صلة بجرائم الفساد والتشديد على الطلبة خلال إعداد رسائلهم وأطروحاتهم، مواكبة كافة الأنشطة و الملتقيات العلمية ذات الصلة بالموضوع، ونذكر من بين هذه الرسائل والأطروحات ما يلي:

- السياسة الجنائية في مكافحة جرائم غسل الأموال.
- دور السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم الانتخابية.
- حماية المال العام –دراسة مقارنة -.
- الغش والتهرب الضريبي في القانون المغربي.
- المجلس الأعلى للحسابات بين الدور القضائي والتخليقي.
- الغش في البضائع في ضوء قانون زجر الغش في البضائع.
- جريمة الرشوة في القانون المغربي.
- جرائم البورصة في القانون المغربي.
- التهرب الجمركي في القانون الجمركي.

- الحماية الجنائية للمستهلك.
- جريمة إساءة أموال الشركة في التشريع المغربي والمقارن.
- المسؤولية الجنائية لمسيري الشركات.
- حماية المستهلك من الغش التجاري.
- الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.
- التزوير في المحررات الإلكترونية.
- الحكامة المالية من خلال النظام الزجري لحماية المال العام بالمغرب.
- جريمة التهريب الجمركي في التشريع المغربي.
- جريمة الإشهار المضلل في القروض العقارية.
- المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن الجرائم الاقتصادية في القانون المغربي.
- دعوى التزييف الجنحية على ضوء قانون حماية الملكية الصناعية.
- حدود الحماية الجنائية لبراءة الاختراع من التزييف في التشريع المغربي.
- جرائم غسل الأموال المرتكبة عبر الوسائط الإلكترونية في القانون المغربي.
- جريمة اختلاس المال العام وإشكالية تفعيل دور الرقابة.
- دور الجمارك في محاربة التزييف.
- المسؤولية الجنائية للمؤسسة البنكية عن جريمة غسل الأموال.
- جريمة التزوير في المحررات.
- الصفقات العمومية بالمغرب، النظام القانوني والرقابة القضائية.
- اختصاص التدبير المالي للجماعات الترابية.
- الرقابة الممارسة على الميزانية المحلية.
- دور المجالس الجهوية للحسابات في حماية المال العام المحلي.

- السياسة العمومية في مجال تخليق الحياة العامة.
- دور الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة في تخليق الحياة العامة.
- الحماية القانونية والقضائية للمنافسة في صفقات الدولة.
- المال العام بين الحماية القانونية والضمانات الرقابية.
- رقابة القاضي الإداري على مشروعية القرارات الصادرة في مجال التعمير.
- التدبير المالي العمومي ومتطلبات الحكامة المالية.
- المراقبة الإدارية على تنفيذ نفقات الدولة بالمغرب.

3- التنمية الذاتية للطلبة الباحثين بسلك الماستر

استفادت كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض من التجربة الفريدة التي تميزت واستقلت بها هذه الجامعة على الصعيد الوطني، باعتمادها لما يسمى بنظام " Soft Skills" الذي يهدف إلى تنمية القدرات الذاتية لطلبة سلك الماستر، ومن بين البرامج التي يقوم عليها هذا النظام فتح المجال للطالب للانفتاح على المحيط الخارجي للكلية، وذلك بخلق التواصل مع مختلف هيئات المجتمع المدني، ومن ضمنها الهيئات المعنية بمكافحة الفساد، كالهيئة الوطنية لمحاربة الفساد، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة (ترانسبارانسي المغرب)، الهيئة الوطنية لحماية المال العام، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. ويكون لتفاعل الطلبة الباحثين مع هذه الهيئات ومرافقتهم في دراسة ملفات الفساد المعروضة عليهم دور مهم في تكريس ثقافة مكافحة الفساد لديهم ونقلها للآخر.

4- المقاربة التخليقية لمركز الدكتوراه – ميثاق الشرف –

يعتمد مركز الدكتوراه بكلية الحقوق مقاربة تخليقية تحكم علاقة الأساتذة المؤطرين بالطلبة الباحثين، من خلال ميثاق شرف يلتزم بمبادئه كل من الأساتذة

والطلبة، حيث يحرص الأساتذة في اللقاءات السنوية المتعلقة بتتبع أعمال إنجاز الدكتوراه على حث الطلبة على الإلتزام بالأمانة العلمية – تعزيزا للمقاربة الاستباقية – خاصة بعد الوقوف على السرقات العلمية التي تورط فيها بعض الطلبة الباحثين.

وفي هذا الإطار اعتمد مركز الدكتوراه – بعد إلحاح الأساتذة المشرفين على أطروحات الدكتوراه - نظام لمكافحة هذا النوع من الغش الأكاديمي، ضمانا لشفافية ومصداقية البحوث الجامعية.

المحور الثاني: التدريب على آليات الترافع في قضايا الفساد

قبل الخوض في استعراض تجربتنا في مجال تدريب فئة الطلبة المستهدفة على آليات الترافع في مختلف القضايا وقضايا الفساد على وجه التحديد، واكتساب مهاراته، سنعمل على تقديم نبذة موجزة عن فن الترافع.

أولا: نبذة موجزة عن فن الترافع

نتناول في إطار هذه النبذة تعريف المرافعة، وأهميتها، مع الوقوف على القواعد الضامنة لنجاحها، وعناصرها، وصيغها، ودورها في تكوين شخصية المترافع.

1- تعريف المرافعة

يقصد بفن المرافعة[4] كل ما يقدمه الخصوم أو من ينوب عنهم من أقوال أو وثائق بغرض توضيح وقائع النزاع وبيان الأدلة والأسانيد القانونية التي يعتمدون عليها في تأييد موقفهم.

[4] - للإشارة لم يضع المشرع المغربي تنظيما قانونيا لفن المرافعة. وقد ذكر مصطلح المرافعة ضمن مقتضيات قانون مهنة المحاماة (المادتين 15 و 30) وقانون المسطرة الجنائية (المواد 306، 407، 427، 442، 543).

2- أهمية المرافعة

وتتمظهر من خلال الآتي:

- ✓ بناء قناعة القاضي في الدعوى، وقد أوجب القانون – ضمانا لحقوق الدفاع – سماع الخصوم أثناء المرافعة ومنع مقاطعتهم إلا في حالة خروجهم عن موضوع الدعوى.
- ✓ إبراز المعرفة القانونية للمحامي وبيان قدراته من حيث بسط موضوع الدعوى ووسائل الإثبات المرتبطة بها.
- ✓ أهمية المرافعة تظهر كذلك خارج المحكمة، وذلك للترافع بشأن فكرة معينة والدفاع عنها وإقناع الأخر بها.

3- القواعد الضامنة لنجاح المرافعة

يتوقف نجاح المرافعة على الإلتزام بقواعد عدة من بينها:

- ✓ ضبط قواعد اللغة العربية والخطابة.
- ✓ ضبط بعض الأشعار من الشعر العربي والأمثال.
- ✓ الإلمام بفن القصص والرواية.
- ✓ استعمال لغة العاطفة في المرافعة.
- ✓ الإطلاع على بعض العلوم المرتبطة بالمجال القانوني (كعلم الاجتماع الجنائي، علم النفس الجنائي، علم الإحصاء...).
- ✓ ضرورة خضوع المترافع للتدريب على آليات الترافع.
- ✓ ضبط محتوى القضية ووثائقها.
- ✓ القراءة المتأنية لكافة وثائق الملف أكثر من مرة.
- ✓ الإعتدال في المرافعة بالابتعاد عن التكلف والإسفاف.

4- عناصر المرافعة

✓ المقدمة (الاستهلال):

- أن تكون مشوقة.
- استعمال الألفاظ الواضحة والأفكار الواقعية.
- أن تكون غير مسرفة وغير طويلة.

✓ العرض:

- يلزم ترتيب الأفكار.
- عرض موضوع الدعوى في جميع الجوانب.
- دقة العبارات المستعملة.
- أن تنصب المرافعة على القانون والواقع.

✓ الخاتمة:

- أكثر الأجزاء استراتيجية في المرافعة (ما يبقى عالقا بذهن المستمع).
- الخاتمة حاسمة (الملتمسات النهائية).
- مخاطبة عقيدة المحكمة وضميرها ووجدان القضاة.

5- صيغ المرافعة:

✓ أسلوب تحضير المرافعة:

- الاطلاع الجيد على أوراق القضية.
- الإلمام بقواعد إعداد الإجراءات الجنائية.
- البحث عن نقط القوة والضعف التي تخدم مصلحة الموكل.

6- دور المرافعة في تكوين شخصية المترافع:

- صفة الموهبة.
- القدرة على الخطابة.
- نزع الخوف عند مخاطبة الناس.

ثانيا: التجارب التي خاضها طلبة الكلية في مجال الترافع

ارتباطا بمادة فن الترافع التي نسهر على تدريسها بماستر العلوم الجنائية والأمنية، عملنا منذ سنة 2016 على الإنخراط بمجموعة من الطلبة في دورات تدريبية على آليات الترافع، وذلك على الصعيد المحلي والوطني والعربي.

1- على الصعيد المحلي:

- **على مستوى سلك الإجازة**:

وتحديدا في مادة الأعمال التوجيهية يتم تقريب الطلبة من آليات الترافع بشكل مبسط، مع إعدادهم لقضية افتراضية وإجراء محاكمة بشأنها.

- **على مستوى سلك الماستر**:

حتى تتم أجرأة ما تم تدريسه نظريا على مستوى مادة فن الترافع – السالف ذكرها – نعمل على نهج الخطوات التالية:

- ✓ إخضاع الطلبة لدورات تكوينية – يشرف عليها قضاة ومحامون وأساتذة – حول كيفية إثارة أنواع الدفوع والملتمسات في المادة الجنائية.
- ✓ انتقاء قضايا تعرض لبعض صور الفساد وتوجيه الطلبة لحضور جلسات بأقسام جرائم الأموال بمحاكم الاستئناف، وإعداد تقارير مفصلة من طرف كل طالب بشأن كيفية انعقاد الجلسة، وأهم التهم المناقشة والدفوع المثارة والملتمسات المقدمة أثناء المحاكمات المتعلقة بملفات الفساد.
- ✓ إعداد الطالب لمذكرات كتابية تتعلق بمحاكمة افتراضية لمتابعين في ملف يخص قضايا الفساد. وتتنوع هذه المذكرات بين مذكرة الإدعاء ومذكرة الدفاع ومذكرة المطالب المدنية.

- ✓ زيارة الطلبة لمكاتب بعض أعضاء النيابة العامة وبعض المحامون للاطلاع على بعض الملفات المرتبطة بالفساد – بنوعيه المالي والإداري – وذلك بغاية الوقوف على كيفية صياغة المذكرات.
- ✓ إخضاع المذكرات المعدة من قبل الطلبة للتقييم من طرف لجنة مكونة من أكاديميين وقضاة ومحامون.
- ✓ تقديم المرافعات الشفوية أمام لجنة مكونة من الأعضاء السالف ذكرهم.
- ✓ تنقيط اللجنة للمترافعين وفقا لمجموعة من المعايير المتمثلة في :
  - فهم وضبط الوقائع.
  - سلامة الاستدلال وحسن تنظيم الحجج.
  - التمكن من الأسلوب القانوني للمرافعة.
  - سلامة اللغة وتسلسل الأفكار.
  - حضور شخصية المترافع.

وللإشارة خضع مجموعة من طلبة ماستر العلوم الجنائية والأمنية للتدريب على الترافع في قضية مرتبطة بالفساد الانتخابي، حيث ستجرى المسابقة بشأنها بين فريقين من نفس الماستر أمام لجنة مشكلة من قضاة حكم وقضاة نيابة عامة ونقيب هيئة المحامين وأساتذة جامعيين، وجمهور من مختلف مكونات الكلية، وذلك بتاريخ 8 فبراير 2019.

2- على الصعيد الوطني:

احتضنت الكلية المسابقة الوطنية للمحاكمة الافتراضية والتي عرفت مشاركة 13 كلية، وقد كانت القضية موضوع الترافع أحد جرائم الفساد (غسل الأموال).

3- على الصعيد العربي:

شاركت الكلية في المسابقة العربية للمحاكمة الصورية في نسختين، إحداهما بسلطنة عمان والأخرى بدولة الكويت.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن موضوع المسابقتين كان مرتبطا ببعض قضايا الفساد المالي والإداري.

ومن المرتقب مشاركة فريق يمثل ماستر العلوم الجنائية والأمنية بالمسابقة العربية للمحاكمة الصورية التي ستنعقد بلبنان في تاريخ لاحق.

نخلص إلى أنه بعد مرور أربع سنوات على بدء الخوض في تدريب الطلبة على آليات الترافع، أسفرت هذه التجربة عن نتائج إيجابية، حيث تم تمكين الطلبة من آليات هذا الفن، خاصة في قضايا ذات صلة بالفساد، وذلك تكريسا لثقافة مكافحة كافة أشكاله، من قبل أحد أهم مكونات الجامعة المعول عليها مستقبلا للمساهمة في تنمية البلاد في ظل مبادئ النزاهة والشفافية.